

الفصل الرابع

(فك الحصار... و عبقرية بن مهدي، بيانات ومواقف)

obeikandi.com

فك الحصار... و عبقرية بن مهدي

كانت اللعبة محكمة ... وكان الأمر دبر بليل ...

اللجنة تجتمع في جلسات مغلقة وفق النظام الداخلي الذي لا ندري من صاغه... بالرغم من مصادقة الأغلبية "المعروفة" عليه. وهو الذي ينص على أن قرارات اللجنة تخضع لرأي الأغلبية.

أي أن العملية محسوبة والنتائج محسومة لصالح التشكيلة ذات الأغلبية في اللجنة والأقلية في المجتمع ونحن الأقلية في اللجنة لا يقتصر دورنا على أن نبكى ديكورا في اللجنة "خضرة فوق عشاء" كما يقول المثل الشعبي... كان لا بد من إيجاد مخرج لهذا المأزق ولكن بأية طريقة؟

- الصمت على ما يجري ... خيانة ...
- الكلام داخل اللجنة ... لمن تقرأ زيورك يا داود!
- المشاركة فقط وترك الأمور على حالها ... انهزام.
- الاستقالة ... هروب.

حلول كلها أحلاها مر ... كان لا بد أن أعود للتاريخ وأبحث في أحداثه، وأقوال أبطاله لتفسير أفعال الحاضر وقد أعثر على ما أضيء به البصر والبصيرة ووجدت الجواب عند البطل الفذ الشهيد العربي بن مهدي وهو يقول لرفقائه المجاهدين "ألقوا بالثورة في الشارع يحتضنها الشعب" ووجدت منفا رسمياً في كلام رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وهو ينصب هذه اللجنة والذي لمح بأن تقريرها النهائي قد يعرض على الشعب في استفتاء خاص به.

ولما تأكدت بأن الخلاف في اللغات ما هو إلا الشجرة التي تغطي الغابة أي الغابة المقصودة هي تغيير المجتمع وتغريبه وفرنسته بدعوى العولمة والتحديات التكنولوجية، لأنه لو كان القصد نبيلاً لما أقصيت الإنجليزية لغة العلم والتكنولوجية، من التعليم الابتدائي فقررت إطلاع الرأي العام وإلقاء موضوع التربية واللغات إلى الشارع أي إلى الشعب وبدأت:

أولاً: بالتلميح دون التصريح في إجابات عامة عن الأسئلة الملحة لكثير من الصحف سيما بعد حادثة ما يسمى بتزوير تقرير الاستعجال الذي قدم لرئيس الجمهورية بعد شهرين من تنصيب اللجنة والذي أحدث ضجة كبيرة.

وثانياً: التصريح المباشر بعد أن أجرى رئيس اللجنة الثاني حوارات مع جريدتي "الصحافة" و"الخبر" يقرُّ للأولى بتاريخ 2001/01/10 بأن "الآراء التفتت حول إدراج اللغة الفرنسية كلفة أجنبية أولى" وهذا غير صحيح لأن الآراء كانت مختلفة و للثانية يوم 2001/01/26 "بأن الفرنسية أقرب إلينا" فأجبتة على الصحيفة نفسها يوم 2001/02/20 "بأن الإنجليزية أنسب وأصلح إلينا بعد العربية".

وبالمناسبة أشكر رجال الإعلام التي فتحت صدرها للموضوع وأخص بالذكر:

- مصطفى صالح من جريدة "اليوم".
- عمر عاشور ويعيط من جريدة "صوت الأحرار".
- عثمان لحياني وغنية قبي من جريدة "الصحافة".
- مالك رداد من يومية "الخبر".
- محمد يعقوبي من جريدة "البلاد".

- يحيي كريم من "كواليس" الأسبوعية .
 - مليكة كركوب من جريدة "المساء".
 - من الإذاعة الوطنية: زينة وحرث فاطمة الزهراء وعادل صياد.
 - أسرة تحرير مجلة "المعلم".
- ومن بين ما نشر في هذه المجلة افتتاحية العدد الخامس بعنوان:

ثن الصراع اللغوي في الجزائر، قلت فيه:

"الحاكم الذي لا يريد تغيير نفسه يحاول تغيير شعبه" مقولة لكاتب من أمريكا اللاتينية، يمكن نسجها على حالنا في الجزائر، فإذا اعتبرت اللغة وعاء ثقافيا للحضارة التي تكتب بها حروف هذه اللغة، فهل من المفيد الإصرار على جعلها وعاء ثقافيا لحضارة أخرى مغايرة، مثال ذلك أن يتزوج الرجل امرأتين الأولى أم الأولاد والثانية صادفها في الشارع فيبدأ الصراع بينهما لينتهي إلى موت الرجل نفسه إن لم يحسم الأمر بفراق إحداهما.

من سوء حظ الجزائر أن تعيش صراعا مفتعلا بين المدافعين على الفرنسية والمنافحين على العربية وهم متعلمون بهذه أو بتلك (حتى لا أقول: مثقفين)، وعوض أن يُوجّه هذا وجهة حضارية يستفيد منه المجتمع في مجالات البحث العلمي، فإنه تحول إلى انحراف خطير قضى على اللغتين معا في التعليم وأحدث شرخا كبيرا بين وسائل الإعلام المعربة والأخرى المفرنسة بل أحدث صراعا بين السلطة والشعب.

♦ كيف ذلك...؟!9

الجواب: إن جماعة "الفرانكفونية" توارثت مواقعها في السلطة منذ الحكم الفرنسي في الجزائر وهي تحكم شبكتها جيدا في مختلف الإدارات ومناصب القرار وتزرع النعوت المشينة بالمعريين من تعصب وتخلف وو... قصد إقصائهم وعزلهم عن مناصب النفوذ... وهي بذلك عزلت السلطة عن أغلبية الشعب، وإن جماعة المعريين توارثت ثقة الشعب بدفاعها المبدئي والمصطنع أحيانا عن ثوابته كالدين والعريية والثوابت الوطنية المهددة من الفرونكوفونيين واحتوت المدارس والمساجد والأسواق... وأبت مسaire العصر وصممت عن الرداءة التي عمّت الفكر، مرددة "لهم المجالس ولنا المدارس".

ومن النتائج الخطيرة التي أحدثها هذا الصراع:

- وجود مجتمعين أو مشروعين متناقضين، مشروع السلطة ومشروع الشعب.
 - عزل السلطة عن الشعب وإحداث مواجهة بينهما في مناسبات عديدة مثل مواعيد الانتخابات، وأحداث مثل 05 أكتوبر 1988 م.
 - توقف عجلة التنمية وتعميم عدم الشعور بالانتماء للوطن وبالتالي التدمير الجماعي كالتخريب والإجرام المنظم وعدم الإنتاج في العمل.
 - استغلال مكاسب الدولة والشعب واستثمارها في الصراع كالأمازيغية والإسلام.
 - ظهور فئة ثالثة وصولية وانتهازية تجامل الطرفين وتؤيد كلا منهما لتحقيق أغراضها وهي ما يسمى بالمافيا المالية والسياسية.
- وهكذا بقي الوضع في الجزائر يتأرجح بين مصلحة مقيدة وشعب معوق وحتى لا يقع للجزائر ما وقع لزوج الضرتين... على القاضي الأول في البلاد

أن يصدر حكما شجاعا بطلاق إحدى الضرتين إما الفرنسية وإما العربية بدل محاولته التوفيق بينهما الذي هو مستحيل لأسباب موضوعية تاريخية وعلمية... وأن يسرّح الاثنتين ويريح الجميع، فالأمازيغية والإنجليزية في الانتظار وحتى لغة الإلكترونيات والانترنت أيضا »

(انتهى تعليق المجلة).

وهكذا بدأ تحسيس الرأي العام بأهمية الموضوع واستفاقت النخبة من غيبوبتها وبدأت الجرائد تحلل وتعلق وتتشتر الآراء كما شرعت الهيئات الثقافية والمنظمات الجماهيرية والأحزاب في إقامة ندوات خاصة بموضوع التربية سيما اللغة والمدرسة، فاستضاف اتحاد الكتاب الجزائريين في صالون الخميس د. علي بن محمد وزير التربية الأسبق في حصتين جمعت المهتمين بعالم التربية كما استضافه التلفزيون الجزائري مع السيدة مليكة قريفو في حصة الجليس ووصل الموضوع إلى الشارع الجزائري.

وهنا تأكدت بأن الشهيد "ابن مهدي" كان عبقريا فعلا وأنه لم يمت مادامت فكرته حية وأن الجنرال (بيجار) كان محقا أيضا عندما قال:

"لوعندي ثلة من أمثال ابن مهدي ملكت العالم".

وبدأت الأسرة التربوية والأولياء والمجتمع عموما يتحدثون عن قضايا التربية ومسألة اللغات والتكنولوجيا والعمولة وغيرها ... الخ .

اتصل بي كثير من الأولياء والمربين وإطارات التربية بالهاتف وبالحضور الشخصي يساندون ويؤازرون موقفي في اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ومن هذه المراسلات العديدة أقدم النموذج التالي:

دعم، مساندة وتأيد

نحن مجموعة من رجال التربية والتعليم بدائرة حاسي بحبح ولاية الجلفة، ندعم ونساند موقف أستاذنا المحترم/ رابح خدوسي فيما يخص رفضه واعتراضه لبعض النقاط التي تضمنها التقرير النهائي الخاص باللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

والتي تدل دلالة قاطعة على الدور الفعال الذي يلعبه بعض الوطنيين المخلصين لهذا الوطن ضد دعاة التغريب وأبناء الفرنسيين وهذا الموقف نابع من الثقة الكاملة التي نضعها في شخص المناضل من أجل منظومة تربوية خالية من "السموم" الأستاذ المحترم " رابح خدوسي".

مجموعة من رجال التربية والتعليم حاسي بحبح عنهم:

نقيب لزهاري / دردور علي.

فارتحت كثيرا لأن المسؤولية أصبحت مشتركة ولا تعني أعضاء اللجنة فقط ... وكان مكتب اللجنة على لسان رئيسها قد تطرق إلى موضوع العلاقة مع الصحافة وحاول أن يمنع بقراره جميع التصريحات الصحفية باستثناء رئيس اللجنة غير أنه وبعد معارضة أصحاب الآراء الحرة في اللجنة لقراره سمح المكتب للأعضاء بإعطاء آراء صحفية شخصية للراغبين في ذلك دون الإشارة إلى موضوع التقرير وأشغال اللجان ... !!

لكن ما نشرته جريدة "اليوم" بتاريخ 2001/01/08 من وثائق درستها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية خلال جمعيتها العامة المنعقدة بتاريخ 3- 4 جانفي 2001 أحدث ضجة كبيرة لدى اللجنة وجعلت رئيس اللجنة يواجه مذكرة

إعلامية تحذيرية وتهديديه تقرر إنشاء لجنة تحقيق في الموضوع ! ... والواقع أن هذه العملية (نشر الوثائق) رغم أنها تصب في اتجاه إعلام الرأي الذي كنت أسعى إليه لكني استأثرت منها لأنها نشرت ووثائق، وإن صدرت من أحد الأعضاء فهذا إخلال بالالتزام المعنوي الذي يربطه برئيس الجمهورية بأن يكون هو أول المطلعين على التقرير وإن كان من الأمانة التقنية فهذا ليس من الأمانة وإن كان من الجهات التي تدهم الحصون المغلقة على حد تعبير د.علي بن محمد وزير التربية السابق في موضوع تسرب أوراق مواضيع اختبارات البكالوريا سنة 91 فهذا أمر آخر... وفيما يلي نص مراسلة رئيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بخصوص ما نشرته جريدة "اليوم".

مذكرة إعلامية

لقد سجل مكتب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بكثير من الاستغراب أن الوثائق التي درست خلال الجمعية العامة التي انعقدت يومي 03 و 04 جانفي 2001 قد نشرت في جريدة "اليوم" بتاريخ 08 جانفي 2001 (الصفحة 1، 4 و 5) مع عناوين وتعليق مغرضة .

وقامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ببذل مجهودات كبيرة لإعلام الصحافة والرأي العام بمدى تقدم أشغالها عبر بلاغ يرسل للصحافة مباشرة بعد كل جمعية عامة ولقاءات صحفية نظمها السيد رئيس اللجنة (الناطق الرسمي للجنة).

وإذا كان من حق الرأي العام الاطلاع على هذا الملف الهام، وهذا ما يحرص مكتب اللجنة على تجسيده، يبقى أن التقرير النهائي يجب أن يسلم للسيد رئيس الجمهورية، وله الحق وحده في اتخاذ الإجراء الذي يراه ذا فائدة.

إن القيام بتسليم الوثائق الداخلية للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للصحافة ليس فقط تقصيرا بواجب التحفظ الذي نحن مطالبين به، أو سوء تلمظ تجاه السيد رئيس الجمهورية وأعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بل أيضا عدم التزام خطير بالنظام الداخلي للجنة والذي ينص على "أن اللجنة وفروعها تعقد اجتماعات مغلقة".

إن هذا العمل يضطرنني إلى طلب تحقيق لمعرفة كل من كان له الحق في تسلم وثائق اللجنة. وسيدرس المكتب الإجراءات الضرورية للحفاظ على سرية أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية قصد تفادي مثل هذه التصرفات ولأجل هذا لجأت إلى إعلامكم بهذا الأمر حتى لا تختلط الأمور بين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وأطالبكم بالتحلي بالحيطة والحذر خلال باقي الأشغال.

رئيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

أ.ب بن زاغو

مواقف ... ومواقف

- الأيام تمر ... والمواقف باقية:

وخرج الموضوع إلى الرأي العام فصار حديث الساعة سيما في المؤسسات التربوية ولدى المربين وأولياء التلاميذ وتطورت الآراء إلى إصدار بيانات تتضمن تصورها للاقتراحات الخاصة بالإصلاح التربوي ...

ومن الهبات والتنظيمات التي أعلنت موقفها من الموضوع جهارا عن طريق التصريحات أو البيانات المنادية بالعربية لغة التدريس والتفتح على اللغات الأجنبية سيما الإنجليزية وأبعاد المدرسة عن السياسة، نذكر:

- بيان الاتحاد الوطني لعمال التربية.
- بيان الفيدرالية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ.
- بيان الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية.
- بيان أعضاء اتحاد الكتاب الجزائريين.
- بيان المكتب التأسيسي للجمعية الوطنية للتربية والتكوين.
- بيان الاتحاد الوطني الطلابي الحر.
- بيان الكتلة البرلمانية لنواب حزب النهضة بالمجلس الشعبي الوطني.
- لائحة المربين والأولياء المنشورة في شكل نداء من السيد علي بن محمد التي سنتطرق إلى محتواها.

◀ نداء علي بن محمد:

بعد هذه المجريات وجه وزير التربية السابق علي بن محمد نداء إلى أسرة التربية يتضمن لائحة تربوية وطنية من أجل مدرسة جديدة أصيلة متفتحة يعلن فيها الموافقون عليها مايلي:

1. إن المدرسة الجزائرية ملك للأمة وهي أدواتها الاستراتيجية الأولى لبناء مستقبلها عبر أجيالها الفتية، وترسيخ معالم وجودها التاريخي عبر الأجيال الفتية، وصيانة رموز استقلالها الوطني أرضا وفكرا، وصناعة آليات ازدهارها الاقتصادي، وتقديمها الاجتماعي، ورفيها العلمي والثقافي. ومن هنا فإنه لا يمكن أن تقرر نوعية توجهاتها الكبرى، وطبيعة منطلقاتها العامة، والأهداف السياسية لخططها إلا بإرادة الأمة، المعبر عنها بكل شفافية ووضوح، من خلال مؤسساتها الشرعية، وبعد الاستشارة الواسعة للقاعدة العريضة من المربين والمعلمين والأسر عبر جمعيات أولياء التلاميذ والتنظيمات المدنية العاملة في الميدان من نقابات، واتحادات، وجمعيات ...

2. إن تعريب المدرسة الجزائرية مكسب وطني تاريخي، تحقق بموجبه واحد من أقدم وأهم مطالب المقاومة الشعبية، والحركة الوطنية، وإنه لا يمكن قبول التنازل عنه، أو التراجع عن أي جانب من جوانبه وإن تعليم أية أمة أبناءها بلغتهم الوطنية لهو واحد من الأدلة القاطعة على ممارستها الفعلية لسيادتها القومية.

3. إن وجوه الضعف المسجلة في منظومة التربية والتعليم والنقائص الملحوظة فيها تعود إلى أسباب هيكلية معروفة، وإلى عوامل موضوعية، وإلى ما يعانيه المربون والمكونون من إهمال ونقص في توفير ما ينبغي لهم من الرعاية المادية والمعنوية وقد تم تشخيص هذه الاختلالات كلها، أكثر من مرة، وتم وصفها بكل دقة وبذلك تسقط حجج المعقدين الواهية التي تتجه في كل مناسبة، إلى إصاق تلك النقائص باللغة العربية، والتربية الإسلامية.

4. إننا نرفض بقوة، كل مشاريع الإصلاحات التربوية التي تنتكر للثوابت الوطنية، وفي مقدمتها مرتكزات الهوية الجماعية للأمة وهي: الوطنية الجزائرية، والديانة الإسلامية، واللغة العربية.

كما نرفض رفضا باتا كلّ ربط للمنظومة التعليمية الجزائرية بمشاريع الهيمنة الاستعمارية المجسدة في شكل ما سمي بـ"الشراكة الفرنسية - الجزائرية في المجالات التربوية".

5. إننا نؤمن بضرورة تدريس اللغات الأجنبية، بوصفها روافد تثري نهر الثقافة الوطنية المتدفق، وتصب فيه بكل ما تحمله من ثمار المعرفة، ومكاسب العلم والتكنولوجيا التي يعج بها العالم المتقدم. ولكننا نرفض منح الاحتكار للغة الفرنسية ونرفض اعتبارها لغة تعليم لأية مادة من مواد البرنامج، سواء في ذلك المرحلة الأساسية أو المرحلة الثانوية ومن هنا فإنه لا بد من منح الأولياء حرية الاختيار المطلقة بين اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية، لتكون إحدهما اللغة الأجنبية الأولى، والمساواة بينهما في الحجم الساعي والمستوى الدراسي الذي يبدأ فيه تدرسيهما في المرحلة الابتدائية.

إن المكانة العالمية للغة الإنكليزية هي التي تفتح لأبنائنا أبواب التفتح الحقيقي على العالم ولذلك فإننا نشجب المواقف التي تزعم أن "الفرنسية أقرب إلينا!"

6. نؤيد اللجوء إلى استفتاء شعبي حول مستقبل المنظومة التربوية بشرطين

اثنين:

الأول: ضمان النزاهة والشفافية المطلقة بإشراف هيئة وطنية على العملية من أولها إلى آخرها، تكون جميع الأطراف ممثلة فيها بحجمها في الميدان، وليس بالطريقة التي شكلت بها "اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية".

الثاني: أن يكون السؤال في منتهى الدقة والوضوح من نوع "هل تريدون أن يتعلم أبنائكم كل مواد دراستهم باللغة العربية؟" أو من نوع "هل توافقون على تعليم أبنائكم كل مواد دراستهم العلمية: الرياضيات، الفيزياء، والكيمياء، العلوم الطبيعية(...). باللغة الفرنسية؟" ... الخ

نعم لمدرسة جديدة : أصيلة ومتفتحة ، لا لمدرسة هجينة: مقطوعة الجذور في الداخل ، معزولة عن العالم في الخارج .

وقبل نشر هذا البيان حدثت وقائع نتطرق إلى بعضها فيمايلي:

مضاعفات ... مشبوهة

علي بن محمد ... وآخرون ممنوعون في الإذاعة والتلفزيون

تزامنا مع توقيت صياغة التقرير النهائي للجنة ظهرت عدة ضغوط ومضاعفات في شكل تصرفات مشبوهة نورد أمثلة منها :

نزل الدكتور علي بن محمد يومي 1 و8 فيفري 2001 ضيفا على اتحاد الكتاب الجزائريين الذي اعتاد استضافة شخصيات من عالم الثقافة والفن والتربية والاقتصاد... في إطار " صالون الخميس" الأسبوعي الذي ينشطه الدكتور أحمد منور، وقد تطرق خلال حديثه إلى مواضيع كثيرة... وخلال هذا الأسبوع حدث ل بن محمد ما يأتي:

عدم تصويره تلفزيونيا خلال الجلسة الأولى (1- -02 - 2001م) مثلما جرت العادة مع الضيوف الآخرين باستثناء الرائد الأخضر بورقعة (أحد قادة الولاية الرابعة التاريخية وصاحب كتاب " شاهد على اغتيال الثورة") الذي تم تصويره لكن الشريط لم يبيث لأسباب مجهولة... لم استغرب ذلك بعد ان علمت أن الذي كان وراء الموضوع شخص معروف⁽¹⁾ بالاتحاد والذي ظل ماكثا في المكتب بالطابق الأول ولم يحضر الصالون على غيرعادته مع الضيوف

1. ما يثير العجب أن هذا " الشخص" كان رضيعا أيام الثورة التحريرية بينما كان الرائد بورقعة وقتئذ في قيادة الولاية الرابعة يواجه فرنسا والحلف الأطلسي.

الآخرين، وبصفتي أمينا وطنيا بالاتحاد ذكّرت وزير الاتصال والثقافة محي الدين عميمور بالموضوع على هامش ندوة الباطنين في (نادي الصنوبر) وكان ردّه غير مقنع.

وخلال اجتماعنا يوم 2001/02/7 معه (د.عميمور) أطلعنا على مراسلة يتبرأ فيها من مسؤولية إعطاء أوامر للتلفزة بخصوص عدم تصوير د. بن محمد وأوضح إبراهيم صديقي باعتباره صحفي بالتلفزيون أن السبب تقني ويتمثل في تسخير الكاميرات لتظاهرة رياضية وللنشاط الرئاسي، وتم تغطية جلسته الثانية وبثها تلفزيونيا .

وفي خلال الأسبوع الموالي كان موعد حصة الجليس⁽¹⁾ التلفزيونية الثقافية التي ينشطها الأستاذ فضيل بومالة والتي كان من المفترض أن يتناظر فيها د. علي بن محمد و د. محفوظ بنون حول التربية لكن هذا الأخير اعتذر قائلاً: "لن أحاور من حطم المدرسة الجزائرية!" وعوّض بالسيدة مليكة قريفو ... وشاء منشط الحصة أن يعيد ما قاله محفوظ بنون في آخر الحصة التلفزيونية دون أن يترك ل بن محمد فرصة للتوضيح لأن وقت الحصة كان قد انتهى وكأنه بذلك يرد صفة بن محمد له في صالون الخميس عندما قال ل (فضيل بومالة): أنت ممن يفرقون السمكة.

وعندما استفسرت الأستاذ محفوظ بنون عن حقيقة الأمر ونحن على مائدة العشاء في آخر يوم للجنة الوطنية نفى عنه مقولة "حطم المدرسة".

لقد ورد ذكر الاذاعة والتلفزيون كمثال لأنهما وسيلتا إعلام حكوميتان وحيدتان في نوعهما بالجزائر ويعتبران صوت السلطة الحاكمة وصورتها أوبالأحرى صوت وصورة الجناح القوى المؤثر داخل السلطة.

1. الجليس حصة تلفزيونية ناجحة توقفت

مدرسة واحدة وثيارات مختلفة



السيدة حراث ف. الزهراء (مفتشة)
الجمعية الوطنية للمدرسة الأصيلة والمتفتحة



السيدة مليكة قريفو (مدرسة حرة)
(اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية)



السيد علي بن محمد وزير التربية سابقا مع المؤلف (على اليمين)

ابن محمد ممنوع في الإذاعة

هذا عنوان المقال اليومي الذي عنون به الصحفي المعروف سعد بوعقبة في صحيفة "الشروق اليومي" بعد أن صدر قرار من مسؤولي الإذاعة الجزائرية بمنع بث حصة "فضاءات تربوية" يوم 2001/02/5 التي تعدها وتقدمها السيدة زينة كل يوم اثنين على الساعة 14 بدعوى تزامنها مع بث وقائع نشاطات رياضية وبعد المزايدات في الموضوع :

- أرسلت استفسارات تتضمن تهديدا لصاحبة الحصة من مسؤوليها.
- ألغيت الحصة نهائيا من برامج الإذاعة مع العلم أنني كنت مدعوا للحصة الثانية يوم 2001/02/12م.
- قرّر علي بن محمد عدم دخول الإذاعة حتى ينشر اعتذار من قبل الإذاعة وطالب من وزيرالاتصال والثقافة إيفاد لجنة تحقيق لتحديد المسؤوليات وأجري التحقيق فعلا وامتثلت صاحبة الحصة أمام لجنة التأديب بالإذاعة!
- ولتوضيح ملابسات هذا الموضوع نورد مقتظفا من رسالة السيدة زينة إلى وزير الاتصال والثقافة سيما وأن الملتقى الذي نظمته وزارة التربية حول موضوع اللغات كان السبب في الحادثة:

(بحكم تخصصي في علوم التربية، ومعدة ومنشطة للبرنامج التربوي الأسبوعي فضاءات تربوية، حضرت الصالون الذي نظمته وزارة التربية الوطنية من 28 جانفي إلى 01 فيفري 2001 تحت عنوان "صالون الإعلام والاتصال في خدمة التربية".

وعندما وُزِع علينا جدول الأعمال، لاحظت أن اليوم الثالث خُصص لتدريس اللغات الأجنبية، ولم يأخذ هذا اليوم حقه من الإعلام تماما، لهيمنة صالون

الإعلام والاتصال، وأقف عند هذا المبرر لكي لا أسئ الظن.

تابعت مجريات أعمال هذا اليوم، وسجلت أشياء كثيرة بما فيها تجربة لبنان الشقيق في تدريس اللغات الأجنبية... ومن محض الصدف أن تجارب كثيرة في تدريس اللغات الأجنبية لدول شقيقة أخرى برمجت لكنني لم أجد لها أثراً هذا اليوم كالتجربة الأردنية والمغربية والتونسية، وبعد تتبع دقيق للمداخلات والمناقشات في هذا اليوم، وقد سجلت البعض منها، أحسست بغررتي في بلدي ... فلا مكان للحرف العربي، ولا للانتماء العربي، ولا يسمح باستعمال اللغة العربية بالرغم من تأكيد رئيس الحكومة عند افتتاح الجلسة السيد: علي بن فليس ووزير التعليم العالي عمر صخري، ووزير التربية بن بوزيد، وحتى منظم هذا اليوم أنها اللغة الرسمية للبلاد واستعمالها لا بد أن يدخل في كل المجالات... ناهيك سيدي عن الإهانات التي كانت توجه لمن يستعمل اللغة العربية للإدلاء برأيه وما أقلهم ... وكأن موضوع هذا اللقاء ليس تدريس اللغات الأجنبية، وإنما دحض اللغة العربية التي لم تعد (في رأيهم) صالحة للعلوم والتكنولوجيات الحديثة وتكريس الفرنسية من باقي اللغات الأجنبية الأخرى.

ويحكم مسعاي الواحد والأوحد لمواكبة الإعلام بالتربية، وقناعتي الراسخة أن لاتربية بدون إعلام ولا إعلام بدون تربية، قررت أن أخضع أشياء كثيرة قيلت للنقاش، عملاً بما يردده مسؤولون بالإذاعة الوطنية: "الرأي والرأي الآخر".

وفي يوم السبت 2001/02/03 تناقشت مع فريق العمل المنتمي لحصتي "فضاءات تربوية" ورسا اتفاقنا على استضافة الدكتور علي بن محمد بصفته وزيراً سابقاً للتربية، وله دراية كبيرة بملف تدريس اللغات الأجنبية في نظامنا التربوي (الملف الساخن هذه الأيام).

قمت باتصال هاتفي مع الدكتور علي بن محمد والتمست منه الموافقة على استضافته في البرنامج، ولم يوافق إلا بعد إلحاح شديد من قبلي ... وتم بعدها الاتفاق على لقاء قبلي لتحديد النقاط العريضة للنقاش.

سعدت كثيرا بتلقيته الدعوة، ورحت أحضر نفسي للقاء، إلى هنا لم يرد على الإطلاق أمر المقابلة الرياضية التي التمسوها عذرا لعدم بث حصة "فضاءات تربوية".

كان هذا معالي الوزير (محي الدين عميمور) على الساعة الحادية عشر من نفس اليوم، وهو التوقيت الذي أجري فيه عادة الاتصال بضيوف البرنامج وفي منتصف النهار وبعد حصولي على موافقة الدكتور علي بن محمد كان علي أن أخبر مسؤولي المباشر للقيام بالإجراءات الإدارية وتحضير لوازم الضيافة التي اعتدنا القيام بها، عندما يتعلق الأمر بشخصية رسمية، أو بمن كانت من نصيبهم حقائب وزارية في زمن مضى، وبمجرد أن نطقت باسم الشخصية المستضافة فوجئت برد فعل مسؤولي المباشر، نائب مدير الإنتاج بالقناة الأولى أن انتظري (ريثما يستشير بدوره مدير الإنتاج)⁽¹⁾(2)

انتظرت ساعة تقريبا من الزمن، ليفاجئني نائب المدير بعدم موافقة مدير الإنتاج لاعتبارات كثيرة، وحجج كثيرة لم تقنعني ولا واحدة منها .

انتابني قلق كبير، خاصة وأنهم يعرفون جيدا أنني أنفرد بحصة تربوية وحيدة في القناة، تعالج القضايا التربوية والبيداغوجية بعمق، ولا بد لي في كل مرة من تشخيص وتحليل وتفسير موضوعي للظاهرة التربوية، واقتراح البديل أو العلاج مع متخصصين في هذا الحقل، كما أنهم يدركون أن أبعادي في هذه

1. ن. لوناكل

2. مدير الإذاعة الوطنية السيد تيجيني

المناقشات، لا هي إيديولوجية ولا سياسية، وإن من أدعوه لا يمكن أن يكون إلا ممن لهم دراية بأمور التربية، ولا يمكن أن يكون إلا من المخلصين لهذه البلاد، المحبين الخير لأمتهم ولأبنائها.

خرجت من العمل هذا اليوم وكلي حيرة، كيف سأقنع الدكتور علي بن محمد بعدم استضافته، وما سيكون عذري لإقناعه.

التحقت بعملتي اليوم الموالي، وطلبت من نائب مدير الإنتاج أن يذهب معي إلى مدير الإنتاج، علني أقنعه بالعدول عن رأيه.

لكن هذا الأخير وبعد تقديمه لي شروحات كثيرة، أصر على موقفه وقال لي: قبل أن تتفقي مع أي ضيف لابد أن أطلع على القائمة الاسمية مسبقا... وهو أمر جديد علي ولم أعمل به منذ أن توليت إعداد وتقديم هذه الحصة).

وأغثت الحصة التربوية المتميزة، وللتاريخ نسجل أن وزير الاتصال والثقافة محي الدين عميمور لم يفعل أو لم يستطع إنقاذ الحصة من الإلغاء وصاحبته من التهميش.

كما نسجل الإقصاء وتناقضات مسؤولي الإذاعة في موقفهم من ملف التربية وضيوف الحصص فهم في القناة الأولى يمنعون ابن محمد والقناة الثالثة الناطقة باللغة الفرنسية يستضيفون أكثر من مرة السيدة خليدة مسعودي عضو اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي قالت ما شاءت.

المثقفون يعلنون

ولأن المثقف الجزائري عموماً والمبدع على وجه الخصوص يعتبر ضمير الأمة الحي وعقلها الذي يفكر ويؤرخ ويبحث دائماً عن التجديد والأفضل ويحتل الطليعة من حيث العطاء للوطن دون مقابل ... كان عليه أن يبدي رأيه في الموضوع في الوقت المناسب إذ نشرت الجرائد يوم 8 أفريل 2001 البيان الآتي الموقع من قبل أعضاء اتحاد الكتاب الجزائريين:

أعضاء اتحاد الكتاب الجزائريين وإصلاح المنظومة التربوية

اعتباراً لدور المدرسة الحضارية في تقدم وتطور الشعوب حيث أنها تعد الرهان الوحيد للنهوض بأي مجتمع من أجل اللحاق بركب العلم والتكنولوجيا في مجال المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة في عصر يتسم بالسرعة والمنافسة في ظل العولمة والقرية الكونية ... كما أن المدرسة تعتبر القناة الأمانة لنقل القيم الوطنية والتجارب الإنسانية ...

إن المدرسة الجزائرية تعد مكسباً شعبياً حقق نتائج متميزة رغم بعض النقائص الملحوظة على مستوى الإمكانيات والتأطير والبرامج والطرق ... الخ.

وبما أن إصلاح المنظومة التربوية قضية تهم جميع شرائح المجتمع الجزائري فإن الكتاب والمثقف الجزائري الذي يعتبر الشريك الفعلي للمدرسة في عملية تعميم الثقافة من حيث تأليف الكتب الإبداعية ونشرها وحليفتها في مقاومة الجهل والتخلف وفي التطلع لغد أكثر إشراقاً، يطالب بـ:

استقلالية التربية وإبعادها عن كل ضغط سياسي مع منحها الأولوية المطلقة في مخططات التنمية بما يخدم الناشئة ويرسخ فيهم الثوابت الأصيلة

على أن تبقى اللغة الوطنية هي لغة التدريس لمختلف العلوم مع التفتح على اللغات الأجنبية وتعلمها بما يحقق النفع للأمة والوطن .

ولأن اللغة الإنجليزية تعتبر لسان العالم والتكنولوجيا بامتياز فإنه من الضروري إدراجها كلفة أجنبية أولى في التعليم لإيصال أطفالنا بمنابع العلم والمعرفة .

واعتبارا لدور الكتاب كوسيلة تربوية فنحن الكتاب نرى ضرورة الاهتمام بالنصوص الأدبية الجزائرية وإعطائها مكانتها اللائقة فيه بما يضمن التنوع وربط التلميذ بمحيطه الاجتماعي والثقافي»

وللتاريخ أذكر أن هذا البيان الذي أصدره أعضاء من اتحاد الكتاب نام في أدرج الاتحاد أكثر من شهر انتظارا لنشره باسم الاتحاد كهيئة ثقافية مثلما كان الحال منذ أسابيع مع البيان المساند للجيش الذي صدر باسم الأمانة الوطنية للاتحاد دون اجتماع أو استشارة جميع أعضائها ونظرا لتردد رئيس الاتحاد الشاعر ميهوبي في نشره للبيان المذكور (الإصلاح التربوي) رغم الاطلاع عليه وتوفره على حرية الإثراء والتغيير في مضمونه وأمام هذا التردد الذي تبقى أسبابه مجهولة لحد الآن، بادر الكتاب الأعضاء مع مثقفين آخرين وأمضوا البيان ثم حولوه للصحافة.



رئيس الجمهورية الأسبق أحمد بن بلة يطالع مجلة "المعلم" رفقة مديرها رايح خدوسي
"دارالحضارة" في معرض الكتاب عام 2000م.



في الصورة الكتاب الجزائريون (من اليمين إلى اليسار) الزيبردردوخ، ابراهيم صديقي،
رايح خدوسي، سعد بوعقبة وهم من الأوائل الموقعين على البيان المذكور.

رئيس الجمهورية ... حكم

يقول المثل العربي القديم "قطعت جهيزة قول كل خطيب" في زيارته لمدينتي باقتة يوم 2001/01/11 والبليدة يوم 2001/02/26 أدلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتصريحات هامة في مختلف القضايا ومنها التربية والتعليم وتحديث عن اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية والصراع اللغوي بين المعربين والمفرنسين ثم تطرق إلى موضوع اللغات وصرح أمام الجميع وعبر وسائل الإعلام قائلًا: "الأولوية للغة الإنجليزية" وهذا المبدأ الذي كنت من أول المطالبين به في لجنة الإصلاح وطال الجدل حوله 9 شهور.

وقد قطع بتصريحاته المذكورة كل التأويلات و وضع حدا للجدل القائم منذ تنصيبه لجنة الإصلاح التربوي غير أن جماعة الفرنسية لم يصغوا لهذه التصريحات رغم تذكيرنا لهم في مختلف الجلسات بل أصروا على إعطاء الفرنسية المكانة الأولى في التعليم.

غياب المقرر... وشرعية المبرر

شهدت اجتماعات اللجنة غياب عناصر فاعلة مثل الشاعر عمر البرناوي والذي كان لغيابه أثر سلبي على اتجاهنا باعتباره مقرر اللجنة الفرعية الأولى وحضوره كان سيعفي اللجنة الوطنية كثيرا من الجدل لأن مساعده الذي ناب عنه في المهمة كان كالريح الذي تجري بما لا تشتهي سفن الموضوعية.

بعد أن اتصلت به يوم 12 فيفري 2001 بباريس حيث يعالج منذ شهور وبعد الاطمئنان عليه سألتني عن حال اللجنة وسألته عن موقفه باعتباره هو الذي كان ولا يزال في رأيي مقرر اللجنة الفرعية الأولى مع العلم أن الأستاذ يحياتن مساعدا له فقط، الأستاذ البرناوي الذي كان صوته واضحا، وقال بأن العملية الجراحية

التي أجراها على حنجرتة كللت بالنجاح، ذكر بأنه أرسل عبر السفارة ورقة تحمل رأيه في قضايا التربية والإصلاح ... وسألني عنها فأجبتته بأنني لم أسمع بها ولم يشر لها أحد، فإذا كانت أصواتنا الحاضرة لم تجد أذانا صاغية فكيف الحال إذا كانت رسالة من غائب وراء البحار ... سلامتك يا رجل ...

التقيت في مقر اتحاد الكتاب الجزائريين بالدكتور المحترم عبد الله الركيبي الذي كان قد انقطع عن حضور أشغال اللجنة منذ شهور، كانت المناسبة حضوره بالاتحاد مع ضيف صالون الخميس د. أبو العيد دودو الذي قال في معرض حديثه للحاضرين: (أنه باستطاعته الكتابة بالألمانية لأنه يتقنها ولكن حبه للغة الوطنية جعله يكتب بالعربية ويترجم لها وأنه رفض الإشراف على رسائل تخرج جامعية مكتوبة بلغة غير اللغة العربية وأن الجزائر تصرف على تعليم اللغات الأجنبية أكثر مما يصرفه أي بلد آخر ... وعوض أن تمول الدول الأجنبية تكاليف تدريسنا لغاتها ببلدنا لأنها هي المستفيدة منها في أغلب الأحيان، نجد أن الجزائر تقوم بهذا الدور عكس ما يحدث عندهم ... وخلص إلى أن الجزائر تكون في الداخل من أجل الخارج وهم في الخارج يكونون للخارج أي لبلدانهم).

الدكتور ركيبي الذي يعد من المنافحين عن الثوابت الوطنية عبر مسيرته النضالية الطويلة والمعروف بذكائه وفراسته أدرك تساؤلا وعتابا تحملها نظراتي نحوه فهمس في أذني: إن انقطاعي عن اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية مرده إلى أسباب (ولأن للمجالس أسرار كما يقال، لا يمكننا حاليا ذكر هذه الأسباب رغم عدم اقتناعنا بها كمبررات للانسحاب من اللجنة).

والملاحظ أن اجتماعات اللجنة الفرعية الأولى كانت تتم في غياب جل أعضاء التيار الوطني المعرب خصوصا في شهر رمضان وبالأخص القاطنين بالجزائر العاصمة في حين كان التيار المقابل يحضر بكل أعضائه ومن أنحاء الوطن وخارجه ... !!



مفتشوا التربية والتعليم في حوار حول المدرسة سنة 1988م (من اليمين إلى اليسار): ط. شارف (الوادي)، ر. خدوسي (الجزائر)، ع. بريورة (الجلقة)، خ. هني (البليدة)، م. صبان (تيزي وزو)، ح. رقام (سطيف)، م. بن شعبان (بجاية)، ر. موالدي (أم البواقي).